

Distr.
GENERAL

A/52/1003
S/1998/713
5 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البند ٤٣ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان وآثارها
على السلم والأمن الدوليين

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨
موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل
ال دائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة

بإشارة إلى بيان رئيس مجلس الأمن، المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ (S/PRST/1998/22)، أتشرف بأن أحيل مع هذه الرسالة مذكرة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة إلى الأمانة العامة من وزير خارجية دولة أفغانستان الإسلامية.

وأكون ممتنا إذا تفضلتم بطبعي نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن ووثائق الجمعية العامة.

(توقيع) د. عبد الغفور روان فرهدي
السفير
الممثل الدائم

مرفق

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة من وزارة الخارجية بدولة أفغانستان الإسلامية

تهدي وزارة الخارجية بدولة أفغانستان الإسلامية تحياتها إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة وتتشرف بإبلاغها بما يلي:

إن آخر هجمات حركة طالبان في شمال غرب أفغانستان، وهي الهجمات التي نفذتها المخابرات العسكرية الباكستانية وأتباعها من أشباء العسكريين، تكشف مرة أخرى عن النوايا الحقيقية الشريرة لباكستان في الهيمنة الإقليمية. وفي هذا الصدد، تجاهل المعتدون تماماً بيان رئيس مجلس الأمن (S/PRST/1998/22) الصادر في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، أي بعد يومين من غزو ميمونة عاصمة إقليم فارياب بالشمال الغربي.

ولقد أصبح واضحاً بعد التفجيرات النووية الباكستانية التي تمت في أيار/مايو على بعد ٢٠ كيلومتراً فقط من إقليم هلمند بجنوب أفغانستان أن باكستان كانت ولا تزال تسعى إلى القيام بمغامرات عسكرية في جميع أنحاء المنطقة. ولقد كشفت حالة عدم الاستقرار التي أدت إليها التفجيرات النووية عن أن هدف باكستان هو توسيع نفوذها السياسي - العسكري في المنطقة.

وتفيد التقارير الموثوقة بها لمخابرات دولة أفغانستان الإسلامية أن المؤسسة العسكرية الباكستانية ومخابراتها العسكرية تقوم منذ فترة من الوقت ببذل جهود متعددة لتجنيد وتدريب عناصر جديدة لإرسالها فيما بعد إلى أفغانستان. وعلى مدى الشهور القليلة الماضية، كان من الواضح أيضاً أن هناك شحنات ثقيلة من الإمدادات العسكرية والسوقية الموجهة إلى حركة طالبان. كما أكدت وسائل الإعلام أنه تم شراء كميات جديدة من الأسلحة الثقيلة من تجار الأسلحة في أوكرانيا ونقلت جواً عن طريق مطار الشارقة بالإمارات العربية المتحدة، ويقال إنه تم شحنها إلى مقر قيادة طالبان في جنوب أفغانستان. كذلك أخذ عدد الأفراد الباكستانيين شبه العسكريين يتزايدون باطراد في أفغانستان.

والواقع أن المراقبين مقتنعون بأن إعادة التوطين القسرية لجميع المنظمات غير الحكومية في كابول، وهو أمر دفع بكثير من هذه الوكالات إلى وقف عملياتها في أفغانستان، كان سبباً أن بعض الموظفين كانوا قد شاهدوا في مناسبات عديدة أجاذب من غير المدنيين. وقد أثر هذا أيضاً على مركز الصحفيين الأجانب الذين شجعوا على عدم زياره المناطق التي تسيطر عليها طالبان.

ولقد كان الهدف المخطط له وراء تصرفات باكستان هو رغبتها في أن تقيم في كابول دولة محمية طيّعة تبسط نفوذها في كل أنحاء أفغانستان، على وهم تحقيق "العمق الاستراتيجي" الذي كانت تتطلع إليه منذ زمن بعيد. وإزاء ضغط الوقت، أخذت باكستان تزداد ضيقاً بالحالة القائمة على حدودها الشرقية وترى أن مهمتها العاجلة هي إخضاع أفغانستان. الواقع أن السيد جوهر أيوب خان وزير خارجية باكستان قد اعترف، في صحيفة الأهرام المصرية، برغبة باكستان في تحقيق "العمق الاستراتيجي" في أفغانستان (انظر الوثيقة S/1998/630 المؤرخة ١٠ تموز يوليه ١٩٩٨).

إن دولة أفغانستان الإسلامية تؤمن إيماناً قوياً بالحل الإسلامي للمشكلة الأفغانية. والدليل على ذلك هو اشتراكها في الاجتماع التحضيري الذي عقد في إسلام آباد في نيسان/أبريل، وهو الاجتماع الذي أرسى الأساس لتكوين لجنة علماء الدين، تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، والذي تخلت عنه حركة طالبان فجأة ومن جانب واحد بأمر مباشر من المخابرات العسكرية الباكستانية. وعلى الرغم من النداءات الدولية العديدة الداعية إلى استئناف المحادثات فإن حركة طالبان لم تظهر أي رغبة في مواصلة المحادثات المباشرة.

إن عناصر حركة طالبان، الراجع إلى افتناها بالحل العسكري، هو دليل على تصميم العسكريين في باكستان على السيطرة على أفغانستان. وإزاء ذلك تم عمداً إحباط جميع الجهود التي بذلت للتوصل إلى حل سلمي للمشكلة الأفغانية. ولم يكن مثار دهشة لأحد أن حركة طالبان لم تكتف برفض حضور الاجتماع الأفغاني الكبير الذي عقد في بون بألمانيا ١٨ تموز يوليه ١٩٩٨، والذي كان هدفه هو السعي لإقامة ما كان مؤملاً أن يكون هو الجمعية الكبيرة التقليدية، لوبيه حركة، بل قامت في الواقع، قبل ذلك بأسبوع، بإدامة الاجتماع. ثم قامت فيما بعد بشن عمليات واسعة في شمال غرب أفغانستان.

وفي الهجمات الأخيرة التي قامت بها طالبان وفي ظل حكمها العسكري في بعض أجزاء الشمال الغربي من أفغانستان، أكرهت أعداد كبيرة من المدنيين - تم اختيارهم على أساس أصلهم الإثنى - على مغادرة بيوتهم وتم نقلهم جواً وإعادة توطينهم في كابول وقندهار باعتبارهم رهائن. وهذه الجريمة البشعة ضد الإنسانية تمثل حقيقة ذات جانبين: الأول هو أن حركة طالبان لا تثق ولا تستطيع أن تثق في الشعب؛ والثاني هو أن الشعب بدوره يرتاب في حركة طالبان. بل إنه توجد في جنوب أفغانستان، حيث ينتمي معظم السكان إلى الجماعة الإثنية التي تنتمي إليها طالبان، مقاومة شديدة للتجنيد العسكري الإجباري الذي تفرضه عليهم تلك العصابة.

إن المخابرات العسكرية الباكستانية باستغلالها للفوارق الإثنية في أفغانستان قد ضمنت استخدام كل قطاع إثنى في المجتمع الأفغاني ضد قطاع آخر في جزء آخر من البلد، وهي ظاهرة بدأت في أفغانستان بعد ظهور حركة طالبان.

لقد تركزت الأنشطة الدبلوماسية المكثفة التي قامت بها باكستان على إخفاء العمليات العسكرية التي تقوم بها في أفغانستان بالاشتراك مع حركة طالبان. ومن سوء الحظ أن دوائر دولية عديدة، من بينها

الأمم المتحدة، قد أظهرت تفاؤلاً غير مسبوق فيما يتعلق بما تدعيه طالبان من حدوث تغيير في مواقفها بالنسبة لعدد من المسائل.

لقد كان المأمول أن يؤدي التناهُم مع حركة طالبان من خلال استرضائِها إلى تشجيعها على استئناف محادثات السلام ومواصلة المفاوضات. ولكن ما أدى إليه ذلك حتى الآن هو العكس تماماً. ومن المخيب للأمال أن وثائق الأمم المتحدة ما زالت تساوي من غير عدل بين جميع "أطراف" النزاع بدون تمييز بين العناصر المعادية والعنصر التي لا تفعل أكثر من الدفاع عن نفسها في مواجهة المخططات التوسعية الباكستانية من أجل الحفاظ على سيادتها الوطنية ووحدة أراضيها.

لقد استغلت المخابرات العسكرية الباكستانية سياسة الاسترضاء هذه كفرصة لتحقيق طموحاتها في البيمنة. ويؤسف دولة أفغانستان الإسلامية أن أحداً لا يتبه إلى عمق الكارثة الناجمة عن تدخل المخابرات العسكرية الباكستانية الصارخ في الشؤون الداخلية لأفغانستان. ونتيجة للموقف الضحل الذي يقفه المجتمع الدولي دون الاهتمام الواجب بتبيين من الذي يقوم بأعمال العدوان ومن الذي يقوم بأعمال الدفاع فإن "طرف في النزاع" قد أصبحا يعاملان على قدم المساواة. وهذا يضع على كل منهما قدرًا متساوياً من اللوم، وهو أمر لا عدل فيه على الإطلاق. بل إن هذه التسوية بين الجانبيْن هي في جوهرها تشجيع للمعتدي.

وفي الوقت الذي توجد فيه الوحدات العسكرية لدولة أفغانستان الإسلامية على أبواب كابل وتستطيع بسهولة أن تتقدم إلى المدينة، فإنها تفضل التوصل إلى حل سلمي للنزاع. ودولة أفغانستان الإسلامية مقتنة بأن التوصل إلى تسوية سلمية من خلال المفاوضات لن يلحق أي ضرر بحياة الأفغانيين الأبراء وإنما يحقق مستقبلاً اندماج جميع المجموعات الإثنية ويحقق سيادة القانون.

إن وزارة الخارجية بدولة أفغانستان الإسلامية إذ تعرب عن أسفها العميق إزاء تجدد الهجمات الواسعة من جانب حركة طالبان، وهي هجمات تزيد من معاناة الشعب الأفغاني وتؤخر عودة السلام إلى البلاد في وقت مبكر، ما زالت تؤمن بالتسوية السلمية للمشكلة الأفغانية من خلال المفاوضات.

إن وزارة الخارجية بدولة أفغانستان الإسلامية تناشد الأمم المتحدة وبلدان المنطقة وغيرها من البلدان المعنية بعملية السلام في أفغانستان مباشرة الضغط الفعال على باكستان لوقف سياسة المغامرات العدوانية التي تتبعها إزاء أفغانستان. ولا بد أن تكون باكستان راغبة في أن تنضم إلى غيرها من البلدان المجاورة في جهودها المخلصة والمنسقة من أجل تحقيق السلام الدائم في أفغانستان.

إن السلام لا يمكن ضمانه في أفغانستان حتى ولو قام مرتزقة طالبان بغزو جزء أكبر من بلادنا. إن المقاومة ضد طالبان سوف تستمر بلا هوادة، ولن تتأثر بذلك سوى عملية السلام.

— — — — —